الفصل الأول

الإطار النظرى للدراسة

obeikandl.com

محتويات الفصل الأول :

١- مقدمة الدراسة.

٢- مشكلة الدراسة.

٣- أهداف الدراسة.

٤- أهمية الدراسة

٥- تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة

٦- منهج الدراسة وأدواتها .

٧- حدود الدراسة .

٨- الدراسات السابقة .

أ- الدراسات العربية

ب-الدراسات الأجنبية

obeikandi.com

مقـــدمـــة:

يلعب القانون دورا رئيسا فى تنظيم العلاقات داخل المجتمع كما أنه يعـد حـامى حمـى القيـم والحقوق بين الأفراد فى المجتمعات المختلفة كما أن للقانون اليد الطولى فى عملية الضبط الاجتماعى . وعندما وضع المشرع القواعد القانونية وضعها على أساس قيم ومصالح عامة يـترجم عنـها ويحميها فهو إذن ليس أداة للقهر أو التحيز لجماعة دون الأخرى وإنما هـو وسـيلة لتنظيـم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمعات وبذلك يعد الأساس فى سلوك الأفراد فى المجتمع ، ويجـب على جميع الأفراد داخل المجتمع أن يكون على دراية بأحكام القانون وهناك عبارة شهيرة تـتردد داخل الأوساط القانونية وهى : " القانون لا يحمى من لا يعرف القانون " ومـن هنـا يجـب أن يكون الجميع على دراية كاملة بالقانون حتى لا يتعرض للعقاب ومن هنا يبرز ضرورة الاهتمـام بنشر الوعى القانونى بين الأفراد داخل المجتمع .

" ويرى البعض أن كلمة القانون ليست عربية وإنما هى تعريب للأصل اليونـاني " Kanun " أى " العصا المستقيمة " وهو تعبير مجازى يقصد به القـاعدة أو المبـدأ ويرمـى الاصطـلاح اليونانى بذلك إلى التركيز على مفهوم الاستقامة " .([1])

والتشريعات القانونية تعد أساس أداء الأفراد فى المجتمع وعلى ذلك لابد من أن يكون علـى دراية بها وليس أحوج فى هذا من المعلمين الذين هم نواة العلم فى المجتمع ولاشك أن تزويـد المعلمين بالوعى القانونى والثقافة القانونية سوف ينعكس بدوره على جميع أفراد المجتمـع وإذا افتقد المعلم الوعى بهذه الثقافة لن يستطيع أن يخرج للمجتمع سوى جيل عاجز عـن الالـتزام بواجباته والمطالبة بحقوقه وبين هذا وذاك تضيع الديمقراطية فى هذا المجتمع ويتفشى الشـعور باللامبالاة وعدم تحمل المسئولية والخنوع للقهر والاستبداد حيث إن فاقد الشىء لا يعطيه .

ومن الأهمية بمكان أن تبث الأوساط الثقافية والتربوية المختلفـة الوعـى القـانونى بيـن المواطنين بوجه عام وأن تولى المعلم اهتماما أكبر من التوعية بالثقافة القانونية بوجه خـاص لكى يتمكن من الوقوف على أرض صلبة أثناء التعامل مع طلابه ومع زملائـه ورؤسـائه فـى العمل لأن ذلك ينعكس بدوره على سلوكه مع من حوله وبالتالى ينعكس على صورته سواء فـى المجتمع أو مع طلابه أو فى وسائل الإعلام .

([1]) هشام على صادق ، عكاشة محمد عبد العال : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٨ .

ولقد أصبح التعليم المحور الأساسى لأمننا القومى بمعناه الشامل فى الاقتصاد، والسياسة ، وفى الاستقرار الداخلى، والأمن الخارجى ، وتحقيق الرخاء ولن يتحقق هذا الأمن القومى إلا بالتوعية بالواجبات وتحديدها والتى يترتب عليها مجموعة من الحقوق .

ولكل مهنة مجموعة من التشريعات والقوانين التى تحكمها وتقنن مسئولياتها وحقوق العاملين بها والحدود القانونية للتعامل معهم أو مع الجمهور إن كانت المهنة تتطلب تعاملا مع الجمهور وبالتالى يجب على صاحب المهنة أن يكون على وعى بهذه التشريعات من أجل الالتزام بالواجبات والتمسك بالحقوق . وقد لاحظت الباحثة أنه بالنظر إلى مهنة التدريس نجد أن القانون الذى يحكم سير العمل فيها هو القانون ٤٧/ ١٩٧٨ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ويتحدد على أساسه المسئوليات والحقوق والجزاءات أما من ناحية المسئوليات فمهنة التدريس مهنة ذات طبيعة خاصة فالمعلم مكلف بعدد من الحصص الأساسية والاحتياطية أسبوعيا وهذه الحصص محددة فى الجدول المدرسى وهى ليست فقط مجرد نظام مواعيد للحضور والانصراف وتوزيع مهام العمل شأن أى مهنة أخرى والمعلم يتعامل مع عدد من الطلاب وأولياء الأمور أحيانا وينتج عن هذا التعامل والاحتكاك تفاعل سواء سلبا أو إيجابا وقد تنشأ اشتباكات بين المعلم وأحد الطلاب أو أولياء الأمور وسواء كان توزيع العمل بصورته المذكورة أو توضيح الحدود بين المعلم والطلاب أو أولياء الأمور فإن قانون العاملين المدنيين بالدولة لم يحددها ومع ذلك يحدد نفس القانون الجزاءات التى تقع على المعلم نتيجة مخالفته أحد الالتزامات المذكورة ومثال ذلك الجزاء الذى يقع على أحد المعلمين نتيجة رفضه لحصة احتياطى ، أو إشراف مدرسى أو احتجاجه على نظام توزيع جدول الحصص الأساسية المكلف بها أسبوعيا أو الخروج عن إطار الدرس أثناء الحصة إلى أمور أخرى ،أو عدم تسجيل الطلاب الهاربين خارج الفصل أثناء الحصة ، أو خروج المعلم من المدرسة دون تصريح كتابى من المدرسة ، أو التلفظ ببعض الألفاظ تجاه الطلاب ،أو تحريض بعض الطلاب لعمل معين داخل أو خارج المدرسة فكيف يعاقب المعلم من قانون لم يذكر المسئولية ويحددها ؟! .

أما بالنسبة إلى جانب الحقوق فقد لاحظت الباحثة أن المعلم لا يستطيع أن يحصل على بعض الحقوق التى يمنحها له قانون العاملين المدنيين بالدولة نظرا لأن مهنة التدريس لها ظروفها الخاصة فعلى سبيل المثال : الإجازات السنوية ، ورصيد السنوات السابقة ، بل وأحيانا قد لا يستطيع المعلم أن يحصل على إجازاته العارضة أسوة بزملائه الموظفين فى الوظائف الأخرى

غير العمل فى التدريس وبذلك لا يتحقق للمعلمين مبدأ تكافؤ الفرص بينه وبين نظرائه فى المهن الأخرى وبالتالى فإن القانون ١٩٧٨/٤٧ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة لا يصلح للتعامل به مع المعلمين لأنه كما هو الملاحظ كثيرا ما يتعرض المعلم للجزاءات لأنه تغيب عن العمل لظرف أو آخر ولا يستطيع أن يتقدم بإجازة اعتيادية عن أيام الغياب أسوة بزميله الموظف فى أى قطاع من قطاعات الدولة وفى كثير من الأحيان يكون الرصيد السنوى المسموح به للمعلم يسمح له بالتقدم بالإجازة ومع ذلك يتعرض للخصم من الراتب والجزاء . وفى ظل غياب وعى المعلم بحقوقه المهنية قد تصدر ـ فى كثير من الأحيان ـ نشرات من جانب الإدارة المدرسية أو الإدارة التعليمية التابع لها المدرسة تحد أو تقيد حق المعلم فى الحصول على إجازته السنوية حتى فى فترة العطلة الصيفية ولذا فقد يضطر كثير من المعلمين إلى التمارض من أجل الحصول على إجازة مرضية تعويضا عن حاجته إلى إجازة اعتيادية لاصطحاب الأسرة فى المصيف أو الراحة أو استكمال دراساته العليا أو غير ذلك من الظروف المختلفة وهو مقيد من جانب الإدارة المدرسية بمواعيد وفترة محددة للحصول على جزء من هذه الإجازة السنوية كما يعوق تعسف بعض الإدارات المدرسية من تمتع المعلمين بكامل حقوقهم التى يكفلها لهم الدستور والقانون مما يصيب المعلمين بالإحباط والشعور بعدم الرضا عن المهنة والذى ينعكس بدوره على أدائه وعلى معاملته مع جميع أطراف العملية التعليمية .

بينما يرى البعض إن الاهتمام بالمعلم كفيل بتحقيق ما طالبنا به فى السياسات التعليمية من توفير الجودة والنوعية المقدمة ، ولا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا بمراجعة نظم إعداد المعلمين فى كليات ومعاهد التربية بحيث نأخذ بكل جديد نافع أو بأحدث الاتجاهات العالمية فى إعداد المعلمين . (١)

" والتشريعات التعليمية غالباً ما تكثر منها الشكوى سواء من حيث تقييدها بإجراءات مالية وإدارية معقدة، أو من حيث عدم قصورها للمهام التربوية أو من حيث تراكم التشريعات عن التمييز بين طبيعة المؤسسات التربوية ومهامها التربوية وبين طبيعة غيرها من المؤسسات فينظر إليها إلى دواوين الحكومة الأخرى".(٢)

---

(١) الرئيس حسنى مبارك : كلمة ألقاها فى افتتاح الندوة التربوية فى اجتماع مجلس اتحاد المعلمين العرب ١٩٩٤، ص٥ .

(٢) نهلة عبد القادر هاشم طه : "دراسة مقارنة للعلاقة بين التشريعات التعليمية التربوية فى مصر وإنجلترا " ، ماجستير غير منشورة ، تربية عين شمس، ١٩٩٢، ص٢

" والتشريع أداة بناء المجتمع وتظهر حركته وتطوره، والتعليم هو الوسيلة الأساسية لتحقيق استنارة الأمة مما يمكنها من انتقاء النواب الصالحين لأجهزة التشريع . " (١)

ودور المعلم فى نجاح العملية التعليمية دور أساسى ، وهو رسول اجتماعى يسهم فى تحقيق أهداف المجتمع داخل الفصول وفى المدارس بأنواعها و" المعلم هو الوسيط المباشر للضبط الاجتماعى من خلال التربية ولذا فإن اختياره يتم وفقاً لقدرته على تحقيق أهداف هذا الضبط كما أن تدريبه وإعداده يهدف إلى نفس الشيء ليس هذا فحسب، ولكنه إذا خرج عن الأهداف المرسومة فإنه يتعرض للجزاء ".(٢) " إن واقع برامج إعداد المعلم فى كليات التربية يواجه الكثير من النقد نظراً لكثرة المشكلات التى يتعرض لها، مما أجهض دور تلك البرامج فى تحقيق أهدافها منذ بدء التخطيط لها ".(٣)

مشكلة الدراسة:

تبدو الحاجة متعاظمة أمام تفعيل دور المعلم فى المدرسة من خلال تقليص العقبات التى تحد من هذا الدور ، ويأتى فى مقدمة هذا الدور تدعيم مكانته المهنية وتخفيف ما يعانيه من ضغوط المهنة للوصول إلى درجة أفضل من التوافق المهنى .

ويشيع فى مجتمع المعلمين الوقوع فى بعض الأخطاء القانونية الخاصة بمهنته أو إهدار لبعض الحقوق الخاصة به وبعمله مما يشير إلى ضرورة توعية المعلم بحقوقه وواجباته المهنية حتى يستطيع أن يأمن على حياته ومستقبله فى مهنته، ويدخل أعضاء المهنة شأن أى مؤسسة اجتماعية ، مع بعضهم البعض فى علاقات وتفاعلات تسعى إلى تحقيق الهدف الأساسى لها، ونحن نتوقع أثناء هذه العلاقات والتفاعلات سلوكيات معينة من جميع أطراف التفاعل ، وتوقعات الأدوار يمكن أن تكون رسمية تتحدد بواجبات الوظيفة نفسها من وجهة النظر الرسمية فى القوانين والقرارات والنشرات الرسمية، كما يمكن أن تكون غير رسمية، تشتق من الطرق التى يحددها الفرد لنفسه للقيام بهذه الأدوار فيمكن أن يكون للمعلمين توقعات معينة عن أنفسهم فى علاقتهم بالتلاميذ فى أدوار النصح ، وإعادة التعلم ، وعلاج الانحراف ، وتعارض هذه التوقعات

---

(١)سليمان نسيم سليمان : "موقف أجهزة التشريع والرأي فى مصر من قضايا التعليم فى الفترة ١٩٢٣ – ١٩٥٢" ، دكتوراة غير منشورة ، تربية عين شمس، ١٩٧٨، ص٤.

(٢) سامية مصطفى الخشاب :" علم الاجتماع القانونى والضبط الاجتماعى" ، مكتبة جامعة القاهرة ، ١٩٩٢/ ١٩٩٣، ص١٧١.

(٣)محمد متولى غنيمة : " تقويم نظم وبرامج إعداد المعلم فى مصر فى ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة "، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ، يوليو ١٩٩٥، ص٣٨.

الذاتية التوقعات الرسمية وهو أمر يقتضى أن يكون المعلم واعيا بقدر المخاطرة ، فى مثل هـــذه الحالات مدركا لوجباته وحقوقه ومسئولياته كما يحددها القانون فى مثل تلك الحالات كقاعدة عامة . [١] ويواجه المعلم أثناء ممارسته لعمله متطلبات قانونية ، تتدرج من مجـــرد التوقيـــع فـــى دفـــتر الحضور والانصراف أو الغياب والأجازات (عارضة، مرضية، اعتيادية) إلى الشـــكل القـــانونى لأدائه داخل الفصل والمدرسة وعلاقته بالزملاء والرؤساء ، والتلاميذ ، وأولياء الأمور وغيرهـــا من النشاطات التى تؤكد أن القانون يتدخل فى جميع جوانب حياة المعلم وتعاملاتـــه وتفاعلاتـــه كمعلم ، فضلاً عن كونه مواطناً له حقوق، وعليه واجبات يحددها القانون . ومن خلال الاطـــلاع على بعض الدراسات التى تناولت تطور كليات التربية والارتقاء بمستوى إعداد المعلم، تبيـــن أن الجانب الثقافى من جوانب الإعداد لا تحظى إلا بالقليل من الاهتمام رغم أهميته .[٢]

وتتعالى الدعوات نحو تقوية وتطوير إعداد المعلم لتلبية ما يواجهه من مسئوليات وتحديات ، فيذهب البعض إلى أنه " منذ أن عرفت مصر التعليم والمعلمين وهى تنظر إلى جـــانب الإعـــداد للمعلم على أنه فقط كيف يعد لأن يلقى على تلاميذه الدرس وحتى وزارة التعليـــم فـــى الوقـــت الراهن، وكذا مؤسسات التربية تنظر إلى الجانب الإعدادى للمعلم على كيفية التوصيـــل الجيـــد للتلاميذ ولم تنظر إليه على الإطلاق إلا تلك النظرة الأحادية فهى لم تنظر إلـــى جـــانب إعـــداده بمهام عمله ولم تهتم أيضاً بتدريس توصيف عمل المعلم حتى لا يقع أثناء عمله فى أخطاء مـــن شأنها أن تعرضه للمساءلة القانونية . ولا شك أن تلك النظرة الأحادية إلى جانب إعداد المعلـــم فى كليات ومعاهد إعداد المعلمين لها جذور ضاربة فى القدم تمتد إلى عهد الاحتلال (حيـــث لـــم تكن هناك فلسفة واضحة تستجيب لحاجات البلاد ومطالب المجتمع وقلة أعداد معاهد المعلميـــن حيث كان جوهر عملية الإعداد يسير بطريقة لا يمكن أن تنتج معلماً كفأ يســـتطيع أن يضطلـــع بمهامه خير قيام سواء من الجانب العلمى أو المهنى أو الخلقي".[٣]

وبالنظر إلى برامج إعداد المعلم فى كليات الإعداد يلاحظ البعض أن البعد القانونى فـــى إعـــداد المعلم لا يحظى بالأهمية الواجبة فى برامج إعداده بينما تدخل بعض الكليات المكون القانونى فى

---

(١)سامح جميل عبد الرحيم ، فتحى كامل زيادى : "الثقافة القانونية للمعلم" – دراسة ميدانية، مجلة البحث فى التربية وعلم النفس، كلية التربية ، المنيا، ، المجلد ١٢، العدد ٢، أكتوبر ١٩٩٨، ص ٦٢ .

(٢) عواطف محمد حسن : "الإعداد الثقافى للمعلم فى كليات التربية، مجلة العلوم التربوية "، تربية بقنا ، ع٧، ديسمبر ١٩٩٤، ص٣.

(٣)سعيد إسماعيل على : قضايا التعليم فى عهد الاحتلال ، عالم الكتب، القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٩٧٤، صـــ ٩، ١٠.

مقرراتها مثل كليات الإعلام والصيدلة والكليات العسكرية وغيرها فإن كليات التربية تكاد تخلو منها تقريبا .

أما عن برامج إعداد المعلم بعد التخرج فهى تنحصر فى برامج التدريب من أجل الترقى أى بعد مرور العديد من السنوات قد تصل إلى عشر سنوات بعد استلامه العمل فى المهنة وبعد أن يكون قد تعرض للمساءلة القانونية أو على الأقل لعدد من المشكلات التى تتعلق بمسئولياته وحقوقه المهنية وهذه البرامج تقدمها الإدارة العامة للتدريب بمنطقة السيدة زينب تمنح المعلمين قدرا من التوعية القانونية ببعض تشريعات المهنة من خلال محاضرة أو محاضرتين على الأكثر مدة كل منهما لا تتجاوز ساعتين تتناول أنواع الإجازات المستحقة للمعلم والمعلمة ومدة كل منها وكيف يتظلم من جزاء وقع عليه ومدة هذا التظلم ، ويعض تشريعات خاصة بشئون الطلاب والمعلمين وهى مدة غير كافية لتغطية جانب الثقافة القانونية اللازمة للمعلم أما الجهات الأخرى التى تقدم برامج تدريب للمعلمين مثل مركز التدريب بالإسماعيلية ، ومركز التدريب بمدينة مبارك للتعليم بمنطقة ٦ أكتوبر فهى تقدم برامج تدريب للمعلمين فى مجال تكنولوجيا التعليم وتدريب على كيفية تشغيل الكومبيوتر وبرامجه المختلفة .

ولذا فإن الدراسة الحالية معنية بطرح التساؤل الرئيسى التالى:

ما مدى وعى معلم المرحلة الثانوية فى مصر بالتشريعات المهنية ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما التشريعات المهنية؟ وما قنواتها؟ وما تأثيرها؟ وما مصادرها ؟

٢- ما واقع وعى معلم المرحلة الثانوية بالتشريعات المهنية؟

٣- كيف يمكن تعميق وتطوير الوعى بالتشريعات المهنية من خلال هذه الدراسة؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية :

١- إلقاء مزيد من الضوء على القنوات التى يتم من خلالها عملية توعية المعلم بحقوقه وواجباته والتشريعات المنظمة للمهنة .

٢- الكشف عن القوى والعوامل التى أثرت على علاقة وعى المعلم بالتشريعات المهنية سلبا وإيجابا وأثره على العملية التعليمية وأدائه للمهنة .

٣- تقديم تصور مستقبلى لتعميق وعى المعلم بالتشريعات المهنية المنظمة لعمله .

أهمـــية الدراســـة:

يمكن تحديد أهمية الدراسة الحالية فى النقاط التالية :

١- قلة الدراسات التى تناولت التشريعات المهنية .

٢- يرتبط الوعى القانونى بحقوق الإنسان الذى تنامى الاهتمام به فى الفكر الإنسانى والفكر التربوى من النصف الثانى فى القرن العشرين ومن الأحرى توعية المعلم به فى إطار مهنته .

٣- المعلم فى حاجة إلى دراسة تساعده على تنظيم العلاقات مع الآخرين ، وتحقيـــق غايـــات العملية التعليمية حيث إن الثقافة القانونية باعتبارها ضوابط سلوكية ، ضرورة أخلاقية فـــى حياتنا عامة وحياة المعلم خاصة تعمل على تشكيل الحياة المدرسية وتنظيمها وحفظ كيانها .

٤- يتعرض المعلم للإحباط وفقدان الدافعية للتقدم ، وممارسة طموحاته العلميـــة والدراســـية أحيانا ويعزى ذلك فى جانب منه لجهله بحقوقه والتزاماته تجاه المهنة ويتحطم أمله علـــى صخرة الروتين والجهل، وتجمد المعاملات بين الرئيس والمرؤوس أثناء المهنة .

٥- كثرة الشكاوى التى يقدمها الكثير من المعلمين من قرارات النقل التعســـفى مـــن مدرســـة لأخرى بدعوى صالح العمل ، حيث أثبتت بعض الدراسات [١] أنه فى عـــام ١٩٩٨ علـــى سبيل المثال تم رصد عدد ١١٦ شكوى من اضطهاد أو تظلم من معلميـــن ، و٩٨٢ حالـــة مخالفة فنية كما يتعرض المعلم كثيراً لبعض الشكاوى الكيدية من التلاميذ أو أولياء الأمـــور أو من بعضهم البعض أو سوء معاملة بعض الرؤساء كل ذلك امتهان لكرامة المعلم كما أنـــه امتهان لحقوق الإنسان مما يشير إلى ضرورة إعداد برامج لتوعية المعلم بحقوقه وواجباتـــه وحدوده مع الآخرين ، وحدود الآخرين معه .

---

(١) أحمد يوسف سعد وآخرون : " واقع الانضباط فى المدرسة المصرية " ، دراسة إثنوجرافية نـــقدية ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٠، ص ١٣ .

تحديد المفاهيم الأساسية :

التشريع Legislation :

شرع: شرع الله لنا كذا يشرعه أظهره وأوضحه، وشرعت فى الأمر أشرع مشروعا أخذت فيه . [١] وشرعت الدواب فى الماء دخلت وخضع فهى شروع وشرع وشرعها صاحبها (تشريعا) . [٢]

"والتشريع هو كل ما يصدر عن السلطة التشريعية من قواعد عامة ومجردة ومكتوبة ويكون الغرض منها تنظيم العلاقات بين الناس أو بينهم وبين الدولة".[٣]

وكلمة " تشريع" تعنى فى كل من اللغة الفرنسية والإنجليزية " Legislation " وهى لفظة مشتقة من كلمتين هما Legis أى القانون ، Lation أى يضع وبهذا يكون معناها وضع القوانين ومن هنا فإن التشريع عبارة عن " إعلان القواعد القانونية بواسطة سلطة مختصة من سلطات الدولة هى السلطة التشريعية حتى يمكن إكساب صفة الإلزام ، وله مستويات متعددة وهى الدساتير والقوانين واللوائح "[٤] "وهو أيضا مجموعة من القواعد القانونية التى تسنها السلطة التشريعية وإعلان هذه القواعد هو الذى يكسبها قوة القانون الواجب التطبيق".[٥]

التشريعات المهنية:

وتعنى الدراسة بالتشريعات المهنية مجموعة القوانين التشريعية والقرارات الوزارية والنشرات التى تصدر من جانب السلطة المختصة والتى تخص مهنة التربية والتعليم أى جميع ما يتعلق بجانب الواجبات المنوط بها المعلم والتى يترتب عليها حقوق له مثل نصاب الحصص الأسبوعية ، الحصص الاحتياطية، الإشراف ، الإجازات، الأمن، واجباته والتزاماته كإعداد المعلم لدفتر الإعداد اليومى وعدد الدفاتر اللازمة فى العملية التعليمية وأنواعها التى يجب أن يصحبها معه فى عمله

---

(١) احمد بن محمد على الفيومى المقرىء . المصباح المنير، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٧ ، باب الشين فصل الراء ثم العين .

(٢) محمد بن أبى بكر عبد الفتاح الرازى . مختار الصحاح ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٨ ، باب الشين فصل الراء ثم العين .

(٣) محمد على عمران وأحمد شرف الدين : مبادئ العلوم القانونية ، مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة ، ١٩٨٩، ص ٨١ .

(٤) فاطمة عبد القادر، سهير حوالة : الثقافة القانونية للمواطن المصرى فى عالم سريع التغير، مجلة العلوم التربوية ، مجلد ٢، عدد ١، أكتوبر ١٩٩٥، ص ٧٣-٧٤.

(٥) جامعة الدول العربية : معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة، الأمانة العامة ، إدارة العمل الاجتماعى، أبريل ١٩٨٣، ص ٩٠

حتى لا يتعرض للمساءلة القانونية وتوقيع الجزاء عليه، ووعيه بحدوده مع الآخرين مثـــل (مديـــر المدرسة، موجه، متابعة وزارية أو إدارية مع الطلاب ...إلخ). ووعيه بحدود الآخرين معه وكيـــف يتظلم من جزاء وقع عليه وإلى أى الجهات يلجأ ومتى يتم ذلك .

الوعـــى:

يعنى به فى اللغة العربية الحفظ والتقدير والفهم وسلامة الإدراك ،(١) ، ويشير معنى الوعى فى بعض قواميس اللغة إلى الإدراك ، والإحاطة، والفطنة والحفظ، والتقدير، والفهم .[٢]

"والوعى عملية دينامية ليست ثابتة، ولكنها عملية متغيرة لها مستويات وأبعاد مختلفة، فمعرفـــة الواقع وفهمه يتطلب القدرة على تحريك الواقع وتغييره .[٣]

وتعنى الباحثة بوعي المعلمين بتشريعات مهنة التعليم معرفة المعلمين وفهمهم وسلامة إدراكـــهم لجميع التشريعات التى تتعلق بمهنة التعليم سواء علـــى مســـتوى المســـئوليات أو الحقـــوق والمستمدة من خلال القانون رقم ٤٧/ ١٩٧٨ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولـــة ، و قـــانون التعليم رقم ١٣٩/ ١٩٨١ والمعدل بالقـــانون رقـــم ١٩٨٨/٢٣٣ ، وقـــرارات وزارة التربيـــة والتعليم ، وبطاقة توصيف عمل المعلم ، ومعرفة كل ما يؤدى إلى زيادة هـــذا الوعـــى لديـــهم باعتبارهم جماعة مهنية لهم خصوصية ثقافية .

معـــلم المـــرحلة الثانوية:

وتعنى به الباحثة هو المعلم الذى يعمل فى مرحلة التعليم الثانوى على اعتبار أنه وصل إلى هـذه المرحلة بعد عدد من سنوات الخبرة والمعلم الذى يعمل بالمرحلة الثانوية الفنية سواء كان فـــى التعليم الثانوى العام أو التعليم الفنى(تجاري ،أوصناعي "نظام السنوات الثلاث أو الخمس سنوات") .

---

(١) مجمع اللغة العربية . المعجم الوسيط ج٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، د. ط ، باب الواو، فصل العين ثم الياء .

(٢)راجع جاد الله أبى القاسم محمود الزمخشرى أسس البلاغة – جـــ٢ – دار الكتاب القاهرة ١٩٨٣ – ص ٥٨١، أيضاً مجدى الدين الفيروزي.القاموس المحيط جـــ ٢، دار الجيل ، بيروت ، د ت، ص ٤٠٣، وأيضاً محمد بن أبى بكر بن القادر الرازى: مختار الصحاح – مكتبة لبنان، بيروت ، ١٩٨٨ص ٣٠٣وأيضاًمجمع اللغة العربية المعجم الوسيط، ج٢، دار المعارف، القاهرة بدون سنة طبع، ص ٢١.

(٣) فتحية عبدالجواد أحمد .مستوى التعليم وتنمية وعى المرأة المصرية بأدوارها فى المجتمع ، دكتوراة ، تربية عين شمس ، ١٩٩٢، ص٢٠.

منهج الدراســـة و أدواتها:

نظراً للطبيعة الخاصة بهذا الموضوع والتى تهتم بقياس وعى المعلمين بتشريعات مهنتهم فإنــها سوف تركن إلى الأدوات المناسبة التى يوفرها المنهج الوصفى وتأتى فى مقدمتها :

١-المقابلات الشخصية:

مع بعض المسئولين للوقوف على نوعية الدراسة الأكاديمية المقدمة للطـــلاب فـــى الكليـــات الأخرى غير كليات التربية مثل كلية الإعلام والصيدلة والكلية الفنية العسكرية وغيرها وذلك من أجل المقارنة بينها وبين برامج الإعداد فى كليات التربية بهدف الاستفادة من محتوى ما تقدمـــه كليات أخرى غير كلية التربية من أجل تحسين برامج إعداد المعلم فى كليـــات التربيـــة وكذلـــك إجراء مقابلات مع بعض المسئولين فى الشئون القانونية التابعة لوزارة التربية والتعليـــم مـــن أجل التعرف على نوعية المخالفات التى يرتكبها المعلمون ومحاولة الاســـتفادة مـــن ذلـــك فـــى توضيح مشكلة الدراسة والبحث عن حلول لها .

٢-الاســـتبيان :

ويستخدم لرصد الظاهرة القائمة من خلال إجابات المعلمين فى المرحلة الثانوية فى التعليم العـــام والفنى وقد طبقت الدراسة استبيانا على ١٨٠ معلم و١٨٠ معلمة ليكون مجمـــوع العينـــة ٣٦٠ فردا وتم تطبيقه فى ست محافظات هى (القاهرة ،السويس ، الشرقية ، البحيرة ،سوهاج ، قنا) .

٣-تحليل الوثائق :

من خلال تحليل محاضر المعلمين فى الشئون القانونية المقدمة للمسئولين سواء ضد المدرســـين أو منهم وذلك للتعرف على نوعية المخالفات التى يرتكبـــها المعلمـــون نتيجـــة جهلـــهم بـــهذه التشريعات ومعرفة مدى وعيهم بحقوقهم ومسئولياتهم تجاه ممارسات المهنة إلى جانب تحليـــل بعض المجلات الخاصة بالمهنة مثل صحيفة "الرائد" التى تصدرها نقابة المعلمين وقد تم تحليـــل أعداد من مجلة الرائد منذ فترة الستينيات حتى أواخر التسعينيات بهدف التعرف على ما تقدمـــه نقابة المعلمين من خلال مجلتها لأعضائها من توعية ثقافية وتوعية مهنية . و تحليـــل بعـــض مواد دستور جمهورية مصر العربية التى تمس المعلم من أجل الوقوف علـــى مـــدى دســـتورية

تشريعات مهنة المعلم . كما تم تحليل بعض مواد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لمعرفة إلى أى مدى يتحقق للمعلم تمتعه بما ورد فيه .

حدود الدراسة:

سوف يتناول التحليل دور التربية فى تشكيل وعى معلم المرحلة الثانوية سواء كان فى مرحلة التعليم الثانوى العام أو الفنى (صناعى / تجارى) بالتشريعات المهنية والقنوات التى يتم من خلالها إرواء المعلم بمعرفة الحقوق القانوينة والواجبات الخاصة بمهنته وترى الباحثة أن هذه القضية أكثر التصاقا بالتربية لأن التوعية بالأمور المختلفة قضية رجال التربية .

وسوف يتم تطبيق عينة الدراسة بشكل عشوائي فى محافظات القاهرة ، والسويس ، والشوقية ، وقنا ، والبحيرة ، وسوهاج لتكون عينة ممثلة لجميع قطاعات الجمهورية .

ويمكن تقسيم هذه الحدود إلى :

١- الحدود الموضوعية : و تتناول :

أ-التشريعات المختلفة التى تحكم عمل المعلمين فى مصر مثل القانون رقم ١٩٧٨/٤٧ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ، والقرارات والنشرات الصادرة من وزارة التعليم .

ب- معلم المرحلة الثانوية : ويشمل المعلم الذى يعمل بالمرحلة الثانوية سواء كان فى التعليم الثانوى العام والتعليم الثانوى الفنى .

٢-الحدود المكانية : وتشمل معلم المرحلة الثانوية فى مصر وسوف يتم تطبيق العينة فى محافظات القاهرة ، السويس ، البحيرة ، الشرقية ، سوهاج ، قنا .

الدراسات السابقة :

أولا الدراسات العربية :

الدراسة الأولى:

محمدتوفيق سلام :"وعى المعلمين بحقوقهم القانونية وواجباتهم المهنية"، دراسة ميدانية ،([1])

وقد تناولت الدراسة تحديد مفهوم وعى المعلمين بحقوقهم القانونية وواجباتهم المهنية كما تناولت أيضا أنواع الحقوق القانونية للمعلم مثل حق المعلم فى استلام العمل ، والمرتب ،

([1]) محمد توفيق سلام :وعى المعلمين بحقوقهم القانونية وواجباتهم المهنية ، دراسة ميدانية ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٠ .

والعلاوات المالية ، والترقية ، وحق المعلم فى الإجازات (إجـازة أيـام العطـلات الرسـمية ، الإجازة العارضة ، الإجازة الاعتيادية ، والمرضية ، ... إلخ كما تناولت الدراسة أيضـا أنـواع الواجبات المهنية للمعلم مثل واجباته نحو تلاميذه ، ونحو مهنته وعمله ، ونحو زملائه ، ونحـو أولياء الأمور ، ونحو المجتمع والبيئة ،وارتباط واجبات المعلم بمسئولياته . وقد أشارت نتـائج الدراسة إلى انخفاض مستوى معرفة المعلمين لحقوقهم القانونية وأن غالبيـة عينـة الدراسـة ٨٧% لم تدرس أثناء مرحلة الإعداد بالكلية موضوعات عن الحقوق والواجبات القانونية للمعلـم ، كما أنها لم تحضر دورات تدريبية أثناء الخدمة تتضمن موضوعات عـن حقـوق وواجبـات المعلمين طبقا لنصوص وأحكام القانون ١٩٧٨/٤٧ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة .

وتعد هذه الدراسة قريبة الصلة بموضوع الدراسة الحالية حيث تركز على جانب وعى المعلميـن بمسئولياتهم وواجباتهم من منطلق التشريعات القانونية التى تحكم عمل المعلم إلا أنـها تركـز على المعلم بوجه عام وتختلف مع الدراسة الحالية فى العينة حيث تركز الدراسة الحالية علـى معلم المرحلة الثانوية وجميع التشريعات التى تحكم عمله مـن قوانيـن مختلفـة تحكـم عمـل المعلمين فى مصر مثل قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ١٩٧٨/٤٧ فى المدارس الحكوميـة ، وقانون العمل رقم ١٩٨١/١٣٧ بشأن العمل فى القطاع الخاص فـى المـدارس الخاصـة ، والقرارات الوزارية التى تتعلق بمهنة المعلم ويترتب علي مخالفتها مساءلة قانونية له وهل يعى هذه القرارات أم لا يعيها وقانون نقابة المعلميـن رقـم ١٩٦٩/٧٩ ، وقـانون التعليـم رقـم ١٩٨١/١٣٩ وتعديلاته ، وإلى أى مدى تتفق هذه التشريعات مـع دسـتور جمهوريـة مصـر العربية ، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان وهو ما لم تتناوله الدراسة المذكورة .

الدراســة الثانية:

دراسة أحمد يوسف سعد وآخرون : "واقع الانضباط فى المدرسة المصرية" دراسة إثنوجرافية [1]

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع الانضباط فى المدرسة المصرية ، من خـلال رصـد واقـع التفاعلات القائمة بين كافة الأطراف الرئيسية فى العملية التعليمية من معلمين وطلاب وأوليـاء أمور وإدارة مدرسية وقيادات وظيفية وتشريعات وأثرها فى مواجهة الظاهرة وهذه الدراسة هى

---

[1] أحمد يوسف سعد وآخرون : مرجع سابق .

محاولة لاستقراء واقع مؤسسة التعليم قبل الجامعى وما يتعرض له من مظاهر عدم الانضبـــاط فى محاولة للتشخيص والتفسير .

وهى دراسة بدأت برصد الواقع وانتهت عند تفسيره وتأويله والتنظير لأحداثه ولذا فإن إجراءات العمل الميدانى وتطبيقاته قد سبقت الجهد النظرى وقد اتضح مـــن الدراســـة الميدانيـــة أن رأى مدرسى المرحلة الثانوية (عام) وكذلك القيادات المدرسية أن عدم الانضبـــاط فـــى المدرســـة المصرية يرجع إلى اللوائح والقوانين والتشريعات المنظمة للتعليم وقد أوصت الدراسة بضرورة التفكير فى جعل مهنة معلم من المهن ذات الكادر الخاص وأن تكون القرارات واللوائح المنظمـــة لأدائه محكومة بطبيعة المؤسسة التعليمية ، ولطبيعة وظروف المهنة وأن يكون ثمة تمييز بيـــن المعلم والموظف المكتبى فى كثير من صور التعامل .

واهتمت الدراسة بالتعليم قبل الجامعى (ابتدائى / إعدادى / ثانوى) ، وقـــد أفـــادت الدراســـة الحالية من هذه الدراسة فى معرفة أثر الوعى بالتشريعات التى تحكم مهنة التعليم على عمليـــة الانضباط فى المدرسة ويتضح من الدراسة المذكورة أن ثمة خلل فى فهم المعلميـــن لتشـــريعات المهنة التى وضعت أساسا لضبط العملية التعليمية وليس العكس ومن هنا تأتى ضرورة توعيـــة المعلمين من خلال برامج التدريب بكيفية تطبيق هذه التشريعات بأسلوب نموذجي .

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسة المذكورة فى أن الأولى تهتم بقياس وعى معلمى المرحلة الثانوية بتشريعات مهنة التعليم فى مصر أما الأخيرة فتهتم برصد واقع الانضباط فى المدرسة المصرية .

الدراســـة الثالثة:

دراسة جمال أحمد السيسى : " وعى معلمى التعليم الأساسى بمسئولياتهم المدنية " ([1])

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى وعى معلمى التعليم الأساسى بمسئولياتهم المدنية ومـــدى هذا الاختلاف بمتغيرات الدراسة كالجنس ، والخبرة ، والمرحلة ، والتخصص ، ونوع الإعداد .

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى ، كما استخدمت الاستبيان كأداة لجمـــع البيانـــات واقتصرت الدراسة على محافظة المنوفية وعلى معلمى التعليم الأساسى الحاصلين على مؤهـلات عليا ، وأوضحت الدراسة تدنى مستوى وعى معلمى التعليم الأساســـى بمســـئولياتهم المدنيـــة

([1]) جمال أحمد السيسى : "وعى معلمى التعليم الأساسى بمسئولياتهم المدنية "، دراسة ميدانية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية جامعة المنوفية ، ١٩٩٩ .

ووجود فروق ذات دلالة إحصائية فى مدى وعى المعلمين بمسئولياتهم المدنية من حيث الجنس ، والخبرة التدريسية ، والمرحلة التعليمية التى يعمل بها .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى العينة والموضوع حيث كانت عينة الأولى معلمي التعليم الأساسى ، كما تناولت وعى المعلم فى محافظة المنوفية بمسئولياته المدنية أما الدراسة الحالية وتحاول قياس وعى معلم المرحلة الثانوية بتشريعات مهنة التعليم فى مصر وليس فى محافظة محددة .

الدراسة الرابعة:

سامح جميل عبد الرحيم، فتحى كامل زيادى: " الثقافة القانونية للمعلم دراسة ميدانية" : [1]

وهى دراسة من جزأين، الجزء النظرى تناول ماهية الثقافة والقانون، والعلاقة بين الثقافة والقانون، والحقوق والواجبات، قوانين التعليم فى مصر، القرار الوزارى ، المعلم والقانون والثقافة القانونية فى برامج الإعداد. وتهدف الدراسة إلى معرفة مفهوم الثقافة القانونية لدى المعلمين وتحديد موقف برامج الإعداد الحالية بكلية التربية بالمنيا من هذه الثقافة القانونية .

ومعرفة مدى وعى المعلمين بالقانون ،ومعرفة السبيل لتقديم مثل هذه الثقافة القانونية للمعلمين .

أما عينة الدراسة (معلمين – معلمات) الملتحقين ببرنامج الدراسات العليا (الدبلوم العام نظام العامين ، الدبلوم الخاص ، وبرنامج التأهيل الجامعى لمعلمي المرحلة الابتدائية بكلية التربية جامعة المنيا لعام ٩٧ / ١٩٩٨ وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١ – المعلمون يدركون واجباتهم وحقوقهم من خلال ثقافة سماعية شائعة بينهم يتوارثونها وهى ثقافة ضعيفة الارتباط بالقانون .

٢ – إدراك المعلمين للحقوق والواجبات فيه شئ من النقص والقصور وفيه ما يتعارض مع صحيح القانون وهذا مرجعه أن هذه المعرفة غير مشتقة من دراسة نظامية لقوانين التربية والتعليم .

وقد أوصت الدراسة بما يلى :

– ضرورة تضمين المقررات الدراسية بكليات التربية الأبعاد القانونية سواء فيما يتعلق بالقوانين العامة المؤثرة فى حياة الإنسان بصفة عامة أو فيما يتعلق بقوانين التربية والتعليم .

– فيما يتعلق بالمعلمين الفعليين : يوصى بتقديم دورات تدريبية مصممة خصيصاً وتركز على إكساب المعلمين الثقافة القانونية ومناقشة المعلمين فى المواقف التى يتعرضون لها فى مجال عملهم .

---

(١)سامح جميل عبد الرحيم ، فتحى كامل زيادى : " الثقافة القانونية للمعلم دراسة ميدانية " ، مرجع سابق .

- التكامل بين الوسائط التربوية واهتمام وسائل الإعلام بتقديم الثقافة القانونية للمواطنين عامة والمعلمين بصفة خاصة .

- أن تتولى نقابة المهن التعليمية من خلال مجلتها تزويد المعلمين بالمعرفة القانونية وتقديم النصائح الضرورية لعملهم .

وهذه الدراسة تتفق كثيراً مع موضوع الدراسة الحالية إلا أن الدراسة الحالية تركز على معلم المرحلة الثانوية على اعتبار أنه وصل إلى هذه المرحلة بعد مرور عدة سنوات مما يستلزم أن يكون لديه ثقافة ووعى قانونى بشأن تشريعات مهنة التعليم وعلى دراية واسعة بالحقوق والواجبات .

الدراسة الخامسة:

فاطمة عبد القادر، سهير حوالة: " الثقافة القانونية للمواطن المصرى فى عالم سريع التغير " : ؟[1]

وهى دراسة أجريت على المواطن العادى كذلك هى دراسة تناول موضوع وعى المواطن العادى بالقوانين المنظمة والمتعلقة بحياته وذلك من خلال الوسائط التربوية المختلفة.

وينصب اهتمام هذه الدراسة على تناول الثقافة القانونية كمطلب ملح لتكوين المواطن فى المجتمع المصرى خاصة فى ظل الخصائص المميزة للمجتمعات الحديثة:

وقد حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١ - ما مفهوم الثقافة القانونية؟ وما أبرز ملامحها؟ وما المحاور التى تقسم وفقا لها الحقوق والواجبات.

٢ - ما واقع الإلمام المعرفى لأفراد المجتمع المصرى بالثقافة القانونية؟

٣ - هل يختلف مستوى هذا الإلمام المعرفى بمتغيرات الجنس/ التعليم/ السن/ الخبرة القانونية؟

٤ - ما سبل تقديم مثل هذه الثقافة لأفراد المجتمع من الجنسين ؟

وقد تكونت الدراسة من جزأين أحدهما نظري والآخر ميداني ، وقد استخدمت الدراسة استبيانا تكون من ثلاثة محاور، محور البيانات العامة، ومحور للحقوق والواجبات التى نص عليها دستور ١٩٧١، ومحور يتناول المفاهيم وهى (القانون، الحرية، الحق، الدستور، الواجب) واستخدمت معادلة "كا٢" فى التحليل الإحصائي للنتائج وقد أظهرت النتائج تدنى مستوى الإلمام لأفراد العينة بحقوقهم وواجباتهم الواردة بالدستور، وقد أفادت الدراسة من حيث تأكيدها أهمية

---

(١) فاطمة عبد القادر، سهير حوالة : الثقافة القانونية للمواطن المصرى فى عالم سريع التغير، مرجع سابق .

الوعى بالقانون وأوضحت بعض جوانب الوعى بالقانون . إلا أنها اختلفت مع الدراسة الحالية فى العينة حيث تهتم الدراسة المذكورة بالمواطن بوجه عام أما الدراسة الحالية فهى تركز على معلم المرحلة الثانوية ومدى وعيه بالتشريعات القانونية التى تتعلق بمهنته كمعلم وكموظف عام فى الدولة .

الدراسة السادسة :

دراسة نهلة عبد القادر هاشم : " العلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسة التربوية فى مصر وإنجلترا " دراسة مقارنة " (١) .

٤- وهى دراسة تدور حول كيفية تطوير العلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسية التربوية فى المجتمع المصرى فى ضوء ما هو سائد فى النظم التعليمية المعاصرة وأيضاً فى ضوء الاستفادة من تجربة إنجلترا.

وهى دراسة تهدف إلى تقديم تصور عملى قائم على دراسة تجربة متقدمة لما ينبغى أن تكون عليه العلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسية التربوية وذلك بهدف تطوير التعليم فى مصر، حيث إن تشريعات التعليم هى التى ترسم خطوط السياسة التربوية العريضة، فإن تخلفت هذه التشريعات تخلفت السياسة التربوية عامة فى مصر. واتبعت الدراسة المنهج المقارن وتوصلت الدراسة إلى :

- افتقار التشريعات التعليمية التى صدرت فى مصر إلى معيار الدينامية الذى يقتضى استمراريتها حتى يتسنى لها مسايرة التغير ومواكبه ما يجد من عوامل ومؤثرات .
- استئثار السلطة التنفيذية (ممثلة فى وزير التعليم) بصياغة التشريعات التعليمية حيث إن الوزير يقوم باقتراح القوانين التى يوافق عليها مجلس الشعب الذى يمثل السلطة التشريعية فى الدولة.
- ضعف المشاركة الشعبية فى صياغة التشريعات التعليمية التى صدرت فى مصر.
- عدم الربط بين التشريع والسياسة العامة للدولة.
- أولت التشريعات التعليمية التى صدرت فى مصر الاهتمام بجانب الكم دون الكيف مما كان له أثره السيء على جودة وكفاءة المخرج التعليمي.

---

(١) نهلة عبد القادر هاشم طه : دراسة مقارنة للعلاقة بين التشريعات التعليمية التربوية فى مصر وإنجلترا ، مرجع سابق .

- كان صدور الكثير من التشريعات التعليمية ضرورة فرضتها التغيرات التى مر بها المجتمع.
- افتقار بعض التشريعات التعليمية التى صدرت فى مصر إلى عنصر التكامل حيث نجد ان قانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ قد نص على مد سنوات الإلزام إلى تسع سنوات ثم جاء قانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ ونص على تخفيض عدد سنوات الإلزام إلى ثمانى سنوات، مما أدى إلى حدوث نوع من التضارب بين هذه القوانين .
- إلا إن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسة المذكورة حيث إن الدراسة الحالية تتناول التشريعات التى تحكم عمل المعلم مثل قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ١٩٧٨/٤٧ والقرارات الوزارية التى تتعلق بمهنة المعلم باعتباره موظفا عاما فى الدولة وقانون نقابة المعلمين وغيرها من التشريعات التى تخص عمل المعلم والتشريعات المهنية الخاصة بالمهنة من قوانين وجزاءات وأجازات وحقوق وواجبات تخص المعلمين أما الدراسة المذكورة فهى تناولت التشريعات التعليمية فقط وهو ما تهتم به هذه الدراسة .

الدراسة السابعة :

محمد توفيق سلام :" دراسة تقويمية لتشريعات التعليم العام فى مصر من ١٩٦٨ : ١٩٨١." (١)

وتحددت مشكلة الدراسة فى السؤال التالى:

لماذا ألغى القرار بقانون رقم ٦٨ لسنة ٦٨ فى شأن التعليم العام وأصدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ فى شأن التعليم قبل الجامعى؟

وهدفت الدراسة إلى تقويم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ الملغى وبيان مدى تحقيقه للأهداف التعليمية ومدى معالجته لمشكلات التعليم العام كما هدفت إلى بيان الضرورات والقوى المؤثرة فى تشريعات التعليم العام ولذلك لمعرفة دواعي إصدار القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وما استحدثه من تطوير فى التعليم قبل الجامعى فى مصر .

وتوصلت الدراسة إلى نتيجتين هامتين:

١- لم يلغ قانون التعليم رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ لعدم تحقيقه لأهدافه ولكن ألغى لأهداف وفلسفة تربوية جديدة فى بناء الإنسان المصرى عبر عنها القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الذى طور التعليم قبل الجامعى فى جوانب كثيرة.

---

(١) محمد توفيق سلام: دراسة تقويمية لتشريعات التعليم العام فى مصر، ١٩٦٨: ١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة تربية طنطا ، ١٩٨٥ .

٢- أخذ المشرع فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ بسياسة مركزيـــة التخطيـط لا مركزيـة التنفيذ وجاءت اللامركزية مبتورة بسبب القصور الذى شاب النص القانونى ذاته أمـــا فـــى القانون رقم ١٣٩ لسنة١٩٨١ عالج المشرع هذا القصور بتطوير تشريعي يعد دفعا لتخفيف الإدارة المركزية واتجاهها صوب اللامركزية.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسة المذكورة فى أن الدراسة الحالية تهتم بالتشريعات الخاصة بمهنة التعليم من قوانين وتشريعات بشأنها توقيع الثواب أو العقاب تجاه المعلم ســـواء كـــانت تشريعات تعليمية أو تشريعات تخص مهنة المعلم باعتباره موظف عام فى الدولة عليه واجبـات وله حقوق ويجب أن يكون على دراية تامة بها حتى لا يتعرض للمســـاءلة القانونيـــة كمـــا أن الدراسة الحالية أفادت من الدراسة المذكورة أن التشريعات التعليمية لا تتناول جانب واجبـــات وحقوق المعلمين .

الدراســـة الثامـــنة :

ذكرى شحاته أحمد : " الدور الثقافى لمعلم المدرسة الثانوية العامة فى مصر" (١)

وهى دراسة مكونة من جزأين، الجزء النظرى منها :

١- تناول دور المدرسة الثانوية العامة فى المجتمع على اعتبار أنها بيئات للثقافة بأوسع معانيها وخلصت بأن المدرسة الثانوية مطالبة بالقيام بدور فى التكوين الثقافى لطلابها .

٢- قدمت الدراسة تحليلا اجتماعيا لدور المعلم، وناقشت عمليـــة التدريـــس ومكوناتـــها الرئيسية والمداخل المختلفة لدراسة دور المعلم، كما ألقت الدراسة الضوء علـــى التصـــور الشخصى لدور المعلم حيث إن توقعات المجتمع للدور تقدم الحد الأدنى لنماذج السلوك كمـــا تصورها القوانين، ولكن فيما وراء ذلك نجد أن التصور الشخصى للمعلم عـــن دوره يؤثـــر بشكل كبير على أدائه لهذا الدور على اعتبار أن أى عمل يؤديه الفرد فى مؤسسه اجتماعيـة كالمدرسة إنما يكون نتيجة لتفاعل التوقعات المختلفة للدور مع التصور الشخصى للقائم به، وعرضت نماذج ثلاثة يتخذها المعلمون فى القيام بدورهم .

---

(١) ذكرى شحاته أحمد: " الدور الثقافى لمعلم المدرسة الثانوية العامة فى مصر "،رسالة دكتوراة غير منشورة ،تربية عين شمس، ١٩٨٣.

أ- النموذج الأكاديمي ب- النموذج التربوى جـ- النموذج صاحب الرسالة

وقدمت الدراسة نقداً لهذه النماذج وتوضيحا لكفايتها فى القيام بالدور الثقافى المطلوب.

وتوصلت الدراسة إلى توقع المجتمع من المعلم أن يقوم بدور فى المجالات الآتية: تنمية الشخصية، التعليم الذاتى، الوعى بمشكلات المجتمع، الحياة الأسرية، مهارات الاتصال ، التربية السياسية والمواطنة، قضاء وقت الفراغ، الثقافة العالمية والتفاهم الدولى .

كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن المعلمين أصحاب المؤهل غير التربوى يميلون إلى القيام بالدور الثقافى أكثر من المعلمين أصحاب المؤهل التربوى . مما يعطى ضوء إنذار بضرورة إعداد المعلم فى كليات التربية وبرامج التدريب بحيث يكون على درجة عالية الثقافة العامة بوجه عام والثقافة القانونية بوجه خاص وتوعيته بالدور المطلوب والمتوقع منه .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى إنها تركز على الدور الثقافى لمعلم الثانوى العام فى مصر أما الدراسة الحالية فهى تركز على مدى وعى معلم المرحلة الثانوية سواء فى الثانوى العام أو الثانوى الفنى بتشريعات مهنة التعليم فى مصر والتى تمكنه من أداء دوره على الوجه الأكمل فالمعلم إنسان يجب أن يتمتع بحقوقه جيدا وكذلك يعى مسئولياته تماما لكى يتمكن من أداء دوره وقد أفادت البحث فيما توصلت إليه من نتائج .

الدراسة التاسعة :

الحسانين إسماعيل محمد – " تشريعات التعليم الابتدائى فى مصر وأثرها فى تطوره فى الفترة من عام (١٨٣٧ – ١٩٨١) " (١)

- وقد تحددت مشكلة الدراسة فى التساؤل التالى:

كيف يؤدى تطور قوانين وتشريعات التعليم الابتدائى فى مصر إلى تحقيق أهدافه التربوية والتعليمية؟

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تشريعات التعليم الابتدائى فى مصر فى تطوير هذا النوع من التعليم فى الفترة من ١٨٣٧ – ١٩٨٠، وكذلك التعرف على دور رجال التعليم والمحليات التعليمية فى تطويره . واستخدمت الدراسة المنهج التاريخى والوصفي والإحصائي .

---

(١) الحسانين إسماعيل محمد : تشريعات التعليم الابتدائى فى مصر وأثرها فى تطوره فى الفترة من عام (١٨٣٧ – ١٩٨١) رسالة دكتوراة غير منشورة، تربية طنطا ، ١٩٨١.

وقد قسمت الدراسة إلى جزأين، دراسة نظرية وأخرى ميدانية تناول الجانب النظـــرى التعـرف على أهم المشكلات التى ترتبت على التصور فى نصوص قوانين وتشريعات التعليم الابتدائـــى أو القصور فى تطبيق هذه التشريعات . أما الجانب العملى من الدراسة فقد تركـــز علـــى محاولـــة الكشف عن العوامل والآثار المرتبة على عدم تطبيق قوانين التعليم الابتدائـــى ومـــدى إمكانيـــة تطوير هذه القوانين .

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة هامة منها :

إن عدم تطبيق القوانين التعليمية فى المرحلة الابتدائية تطبيقاً كاملاً يرجع إلى:

أ- سوء فهم الإدارة التعليمية لنصوص القوانين.

ب- عدم الالتزام بتطبيق نصوص القوانين .

جـ- عدم التخطيط السليم للمرحلة الابتدائية .

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة فى أنها تقتصر على التشريعات الخاصـــة بمهنـــة التعليم ... وذلك باستخدام المنهج الوصفى كما أن هذه الدراســـة عنيـــت بتشـــريعات التعليـــم الابتدائى فحسب بينما هذه الدراسة تعنى بالتشريعات التى تخص المعلم فى المرحلة الثانويـــة ، كما تختلف معها أيضاً فى نوعية أفراد العينة، فعينة هذه الدراسة تلاميذ المرحلة الابتدائية أمـــا عينة الدراسة الحالية معـــلم المرحلة الثانوية .

الدراســـة العاشـــرة :

فكرى شحاتة أحمد، " التكوين الثقافى لطلاب كليات التربية" .[1]

وهى دراسة ميدانية هدفت إلى معرفة التكوين الثقافى لطلاب كليات التربية وقد توصلت إلى أن هنـــاك غياب ملحوظ للاهتمامات الثقافية لدى طلاب كليات التربية بصفة عامـــة وإلـــى زيـــادة اهتماماتـــهم بالأنشطة الترفيهية وإهمال الأنشطة ذات الطبيعة الثقافية لشغل أوقات فراغهم، كما أشارت إلـــى أن انصراف الطلاب عن القراءة بصفة عامة وهو أمر مرتبط بملائمة البيئة داخل كليات التربية بحيـــث تشجع على هذه العادة كذلك أشارت إلى قصور المواد الثقافية التى تقدم للطلاب داخل كليات التربيـــة نتيجة التركيز على الجوانب المهنية والأكاديمية.

---

(١) فكرى شحاته أحمد : التكوين الثقافى لطلاب كليات التربية، دراسة ميدانية، تربية عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٧٩.

ووجه الاختلاف مع هذه الدراسة الراهنة تتمثل فى دائرة الثقافة التى يراد تعيين مكوناتها لـــدى الطلاب حيث إنها ركزت على الثقافة السياسية بوجه عام والقومية بوجـــه خـــاص ولـــم تشـــر الدراسة إلى الثقافة القانونية كجزء من الثقافة العامة والدراسة الحالية تحاول التركـــيز علـــى ضرورة الوعى بتشريعات مهنة التعليم المتعلقة بحقوق وواجبات المعلم . هذا بالإضافـــة إلـــى اختلاف نوعية أفراد العينة فالعينة فى الدراسة طلاب كليات التربية والعينة فى الدراسة الحاليـــة معلم المرحلة الثانوية .

الدراســـة الحادية عشرة :

دراســـة محمد صديق حمادة سليمان : " الوعى التربوى للمعلم والعوامل المؤثرة فيه "[1]:

وتناولت الدراسة الجوانب الأساسية المتعلقة بالعملية التربوية التى يجب أن يكون المعلم علـــى وعى بها حتى يؤدى دوره بفعالية ونجاح والعوامل التى تؤثر فى هذا الوعى .

وهدفت الدراسة إلى التعرف على جوانب الوعى التربوى للمعلم والعوامل التى تؤثر فـــى ذلـــك واقتصرت الدراسة على معلم المرحلتين الإعدادية والثانوية ، ولم تشتمل على جـــانب ميدانـــي

وتوصلت الدراسة إلى أن جوانب الوعى التربوى هى :

١ – الوعى بالفلسفة التربوية

٢ – الوعى بالأهداف المدرسية

٣ – الوعى بثقافة المجتمع

٤ – وعى المعلم بدوره كإدارى وقائد تربوى

٥ – وعى المعلم كموجه ومرشد لتلاميذه

٦ – الوعى بالمفهوم الحديث للمنهج وطرق التدريس الحديثة

كما أوضحت النتائج العوامل المؤثرة فى هذا الوعى التربوى للمعلم وهى :

١ – المعلم نفسه

٢ – نظام إعداده

٣ – نظام المدرسة والمجتمع

٤ – مفهوم المجتمع عن المعلم والمدرسة ووظيفتها .

---

[1] محمد صديق حمادة سليمان : الوعى التربوى للمعلم والعوامل المؤثرة فيه ، مكتب التربية العربى ، العدد ٢١ ، السنة ٧ ، ١٩٧٨ .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية إنها تتناول الوعى التربوى للمعلم والعوامل المؤثـــرة فيه أما الدراسة الحالية تتناول وعى معلم المرحلة الثانوية بتشريعات مهنة التعليم فى مصر .

ثانيا الدراسات الأجنبية

الدراســـة الأولى :

دراسة Hartmiester :" البعد القانونى فى خدمة المعلمين " (١)

تسعى الدراسة إلى تقديم مصدر لمعلمى المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية بهدف مســاعدتهم على زيادة وعيهم بحقوقهم وواجبات عملهم ومسئولياتهم القانونية من أجل تجنب انتهاك حقوق الآخرين الدستورية ممن يتعاملون معهم مثل التلاميذ داخل الفصول الدراسية .

وتختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية حيث تناولت معلمى المرحلتين الابتدائية والثانوية أمـا الدراسة الحالية تتناول معلم المرحلة الثانوية فقط وكيف يمكن تعميق وعيه بتشريعات مهنته .

الدراســـة الثانيـــة :

دراسة Arbetman :" تطوير التعليم المتعلق بالقانون ": (٢)

ويهدف الباحث من خلاله تنمية وعى المعلمين وعمل برامج خاصة لتنمية وعيهم أثناء الخدمـــة وذلك من خلال برامج التدريب وتنمية وعيهم بالقانون ومهام الوظيفة وذلك مـــن أجـل تقليـل السلوك الخاطىء لدى المعلمين . وهذه الدراسة تعد مهمة جـدا بالنســبة لموضـوع الدراســة الحالية التى تسعى إلى تنمية برامج تدريب المعلمين وتقديم قسط من الثقافة القانونية المهنيـــة لهم لتساعدهم على تجنب كثير من المشكلات التى تواجههم فى عملهم .

---

(1) Hartmiester, Fred surviving as a teacher The legal Dimension. precept press .U.S.A Illinois Chicago U.S.A.1995

(1) Arbetman , lee , : Developing law – related Education : Awareness Manual to Assist in Developing among Teachers and resource person . office of juvenile justices and Delinquent Awareness (dept- of justice) , Washingt .D.C.U.S.A. district of Columbia , 1989

الدراسة الثالثـــة :

دراسة Reynolds : " الأساس المعرفى للمعلم المبتدىء " [1]

ويتناول الكاتب قضية المستوى المعرفى للمعلم المبتدىء والمستوى الثقافى لما يجب أن يكـــون عليه من إلمام بمجموعة الواجبات والمسئوليات التى يجب عليه ان يعرفها جيدا كمـــا يتنـــاول أيضا مستوى إلمامه بحقوقه القانونية فى مجال العمل .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى أنها تتناول المستوى المعرفى للواجبات والحقـوق للمعلم المبتدىء أما الدراسة الحالية فهى معنية بمعلم المرحلة الثانوية ومدى وعيه بالتشـويعات التى تحكم العمل فى مهنته .

الدراســـة الرابعـــة :

دراسة مكلهلن :" تأثير معرفة المعلم بالقانون على الأطفال ": [2]

وهى دراسة تهدف إلى تحديد مدى معرفة معلم المستقبل بالقانون كشيء مؤثر علـــى الأطفـــال وذلك من خلال مسح الحقوق القانونية للطفل ، وقـــد أظـــهرت نتـــائج الدراســـة أن المعلميـــن المنتظرين لديهم معرفة محدودة بل وأحياناً لديهم مفاهيم خاطئة عن القانون واســـتخلصت مـــن ذلك أن كليات التربية فى حاجة إلى تعديل مناهجها بحيث تتضمن القضايا والمسائل القانونية.

وهذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية فى نوعية العينة حيث كانت العينة معلمى المستقبل من طلاب كلية التربية، بينما الدراسة الحالية العينة فيها معلمى المرحلة الثانوية، وقد اقتصـــرت أداة الدراسة فيها على حقوق الطفل دون بقية الجوانب المؤثرة فى عمل المعلم وقد أكـــدت الدراســـة أيضاً أهمية وعى المعلم بتشريعات وقانون مهنته .

---

(1)Reynolds, Maynord – c. Ed, : Knowledge Base for beginning Teacher . American Assosciaion of colleger .for Teacher Education, Washington, D.C.U.S.A.1989

(2) Caven , S .Mcloughlin, Lynn Smetz and victor., Prospective, Educators, Knowledge of children's Legal rights American Education Research. Journal, Winter 1983

الدراســـة الخـــامســـة :

دراسة Nolte : " البعد القانونى والاستمرار فى مهنة التدريس " [1]

وقد تناول الباحث قضية الأمن الوظيفى للمعلم وكيفية التعامل مع الطـــلاب والســيطرة عليــهم ومدى المسئولية القانونية عند حدوث خطر لهم كما تنـــاول أيضـــا شـــروط وســـاعات العمـــل ومسئولية نقابة المعلمين ودورها نحوهم ، وهى دراسة تتفق بشكل كبير مع الدراسة الحاليـــة حيث تركز على جانب ضرورة توعية المعلمين بالتشريعات التى تتعلق بمهنتهم إلا أن الدراســـة الحالية تتناول حقوق وواجبات المعلمين بوجه عام وليس فى جانب السيطرة على التلاميذ فقـــط وهذا ما لم تتناوله الدراسة المذكورة .

الدراســـة الســـادســـة :

دراسة Fischer :" المعلمون والقانون ": [2]

ويعرض الكاتب كيفية إمداد المعلمين بالمعرفة القانونية لتساعدهم على التصرف بطريقة قانونية صحيحة كما يؤكد على حقوقهم القانونية كما يلفت انتباه المعلمين والإداريين إلى حالات مخالفـة القانون كما يتناول بعض القضايا القانونية فى التدريس مثل عقود العمل والـــترخيص بمزاولـــة المهنة ، والطرد من العمل ، ودور نقابة المعلمين فى الدفاع عن المعلمين وحماية حقوقهم كمـــا يتناول حريةالتعبيرعن الرأى وحرية الدين وحرية الانضمام إلى النقابات وغير ذلك من الحقوق . وهذه الدراسة أفادت الدراسة الحالية فى كيفية وضع تصور لما يجب أن يكون عليه المعلمـــون من مستوى وعيهم بتشريعات مهنتهم .

الدراســـة الســابعـــة :

دراسة Flygare "حقوق المعلمين القانونية([3])

وقد تناول فيها حرية المعلمين فى التعبير عن رأيهم داخل وخارج الفصل ، وحريـــة الانضمـــام إلى الأحزاب السياسية والجمعيات والاتحادات ، وممارسة المعلمين للنشـــاط السياســـى كحـــق

---

(1) Nolte , M. Chester : how to survive in teaching – the legal Dimension , teacher inc. , Chicago , Illinois , U. S. A (.1978.

(2) Fischer, Louis, and others: Teachers and law, long man inc. , U.S.A. New York 1981.

(3) Flygare, Thomas j : The legal rights of Teachers ,phi Delta kappa Educational Swondation Bloomington , Indiana,. U.S.A.1976

دستوري لهم يكفله لهم القانون باعتبارهم مواطنين لهم حماية دستورية كما تناول أيضا القضايا المتعلقة بالمعلم كموظف ومفاوضات نقابة المعلمين مع المسئولين بخصـــوص شـــروط العمـــل والمسئولية القانونية عن الأضرار التى قد تلحق بالطلاب نتيجة الإهمال أو غيره .

وهى دراسة ترتبط إلى حد كبير مع الدراسة الحالية وتتفق فيما تهدف الوصول إليـــه وتختلـــف عن الدراسة الحالية فى العينة حيث إن الدراسة الحالية تركز على معلم المرحلة الثانوية ووعيه بالتشريعات التى تتعلق بمهنته كمعلم وكموظف عام فى الدولة أما الدراسة المذكورة فهى تتناول المعلم بوجه عام .

obeikandl.com